

Distr.: General  
7 June 2010  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

### التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام\*\*

موجز

زادت الآثار التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية واستمرار تقلب أسعار السلع الأساسية من صعوبة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بشكل مطرد في معظم البلدان النامية. وانعكس مسار البعض من الاتجاهات الإيجابية التي شوهدت خلال سنوات الانتعاش الاقتصادي (٢٠٠٢-٢٠٠٨)<sup>(١)</sup>. ونتيجة لذلك، ازداد عدد من يعانون من الجوع بـ ٦٣ مليون نسمة. وكان لأزمة الغذاء والوقود السابقة أيضا أثر شديد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالغايات المتصلة بالفقر والجوع.

\* E/2009/100

\*\* قدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لضرورة إدراج نتائج دورات اللجان الإقليمية، وقد اكتمل آخرها في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(١) استمدت البيانات والتحليلات الواردة في هذا التقرير أساسا من مصادر قدمتها اللجان الإقليمية الخمس. وكُمّلت تلك المعلومات في بعض الحالات بمصادر عالمية من عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وللإطلاع على كامل قائمة المصادر، يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي التالي:

<http://www.un.org/regionalcommissions/MDGs.html>



والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوت النتائج. فقد تحقق تقدم في اتجاه بعض الأهداف والمؤشرات ذات الصلة، في حين يتسم التقدم في تحقيق بعضها الآخر بالبطء. وبالمثل، يتحقق تقدم بدرجات متفاوتة في عدة بلدان ومناطق مختلفة. ويوجد داخل البلدان تفاوت شديد بين المناطق الحضرية والريفية وبين مختلف فئات المجتمع.

وحقق الانتعاش العالمي إلى حد الآن نتائج أحسن بكثير مما كان متوقعا، ولكن بسرعة تختلف من منطقة إلى أخرى. وثبتت فعالية الاستجابات التي اتخذت على صعيد السياسة العامة بشكل لم يسبق له مثيل، بما في ذلك الحوافز الضريبية الكثيفة التي قدمت بهدف تحقيق الانتعاش. ويبرز التقرير عددا من الدروس المستفادة من مختلف الاستجابات السياساتية للأزمة. وثبت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يزيد من قدرة تلك البلدان على التصدي لمجموع الآثار التي أحدثتها الأزمات الأخيرة. وسيجعل الأداء الدينامي للبلدان الناشئة، مقارنة بأداء البلدان المتقدمة النمو في السنوات القادمة، من التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصرا هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتطلب الاستفادة من الدروس المكتسبة من الأزمة الاقتصادية والمالية أن تواصل الحكومات في مختلف المناطق وضع استجابات على صعيد السياسة العامة تستفيد من نتائج بعضها البعض وتتسم بالتنسيق والتشارك. ولهذه المسألة أهمية قصوى في حسن إدارة استراتيجيات الخروج من إجراءات الحوافز، من حيث التوقيت ومجالات الخروج بغية تفادي المزيد من الآثار التي تحدثها الأزمات، بما في ذلك على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويُقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). ويبحث التقرير في فصله الأول التقدم الذي أحرزته مختلف المناطق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والدروس المستفادة من الأزمة لتدارك التراجع المسجل والتعجيل بتحقيق تلك الأهداف. ويُبرز التقرير أيضا كيف يُستخدم التعاون بين بلدان الجنوب، بدعم قوي من اللجان الإقليمية، للنهوض بجدول أعمال التنمية ولتعزيز الجهود والتقدم في مجال النهوض بجدول أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويغطي الفصل الثاني من التقرير التطورات المستجدة في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقليمي، بما في ذلك مسائل سياساتية أخرى نظرت فيها الدورات الوزارية للجان الإقليمية، والجهود الإضافية الرامية إلى تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمية التي تعدها اللجان الإقليمية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى التعاون الأقليمي المتواصل بين اللجان.

## الصفحة

٤	أولا - المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي .....
٤	ألف - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .....
٤	١ - نظرة إقليمية عامة .....
٦	٢ - حالة التقدم المحرز صوب مختلف الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف المناطق .....
١٨	٣ - الاستفادة من الدروس المكتسبة للتعجيل بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
٢٠	باء - التصدي لأثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية من خلال التعاون الإقليمي .....
٢٢	جيم - التعاون بين بلدان الجنوب .....
٢٥	دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .....
٢٥	١ - الاستعراضات الإقليمية لبيجين + ١٥ .....
٢٨	٢ - الدعم الإقليمي لحملة الأمين العام "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" .....
٢٩	٣ - الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .....
٣٠	ثانيا - التطورات في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقليمي .....
٣٠	ألف - مسائل أخرى متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى .....
٣٢	باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي .....
٣٢	١ - آلية التنسيق الإقليمية .....
٣٥	٢ - آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية .....
٣٨	جيم - تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين اللجان الإقليمية .....

## أولا - المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي

### ألف - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

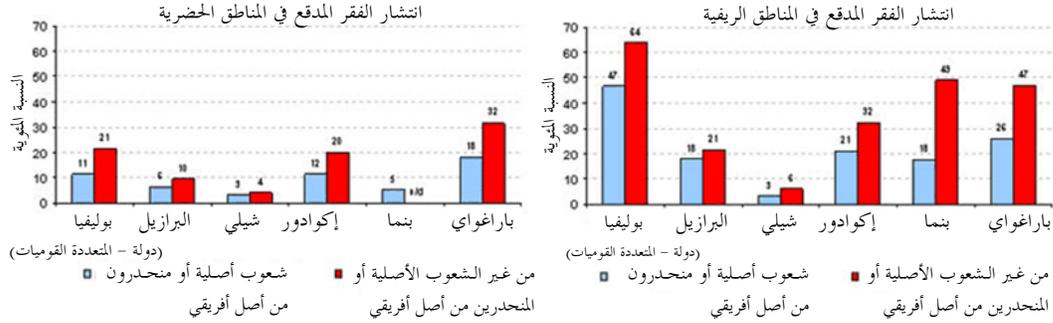
<p><b>الأهداف الإنمائية للألفية:</b></p> <p>الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع.</p> <p>الهدف ٢: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي.</p> <p>الهدف ٣: تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.</p> <p>الهدف ٤: تخفيض وفيات الأطفال.</p> <p>الهدف ٥: تحسين صحة الأم.</p> <p>الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهما من الأمراض.</p> <p>الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية.</p> <p>الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.</p>
---

### ١ - نظرة إقليمية عامة

١ - تشير معظم التقييمات العالمية والإقليمية والوطنية إلى أن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتسم بالاختلاف والتفاوت في النتائج. وقد سُجل تقدم جيد في البعض من الأهداف والمؤشرات ذات الصلة، في حين كان التقدم بطيئاً في تحقيق بعض الأهداف الأخرى. وبالمثل، كان التقدم متفاوتاً باختلاف البلدان والمناطق. ولم يظهر هذا التفاوت في الأداء بين المناطق فقط وإنما أيضاً داخلها، بل داخل البلد نفسه في حالات عديدة تباينت فيها النتائج كثيراً بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين مختلف فئات السكان. ومن الأمثلة على ذلك، المقارنة بين معدلات انتشار الفقر في المناطق الحضرية والمناطق الريفية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل ١).

## الشكل ١

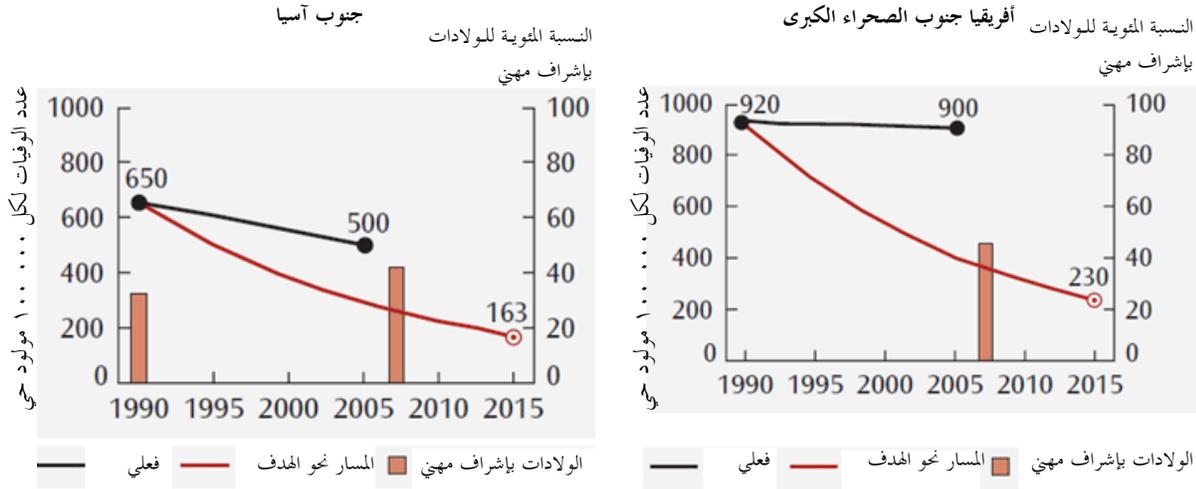
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧ بلدان): الفقر المدقع في المناطق الحضرية  
والمناطق الريفية، وبحسب الأصل العرقي للسكان، سيركا، ٢٠٠٧



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى حسابات مستمدة من الاستقصاءات العامة في البلدان المعنية.

٢ - وحتى قبل بداية أزميتي الغذاء والوقود والأزمة الاقتصادية، كان التقدم نحو بعض الأهداف والغايات المرتبطة بها غير كاف في معظم المناطق، لا سيما فيما يتعلق بصحة الأم، والاستدامة البيئية، والوصول إلى مرافق الصرف الصحي. والاحتمالات حالياً في أسوأ حالاتها فيما يتعلق بصحة الأم. ففي كل عام، يتوفى نصف مليون امرأة لأسباب تتعلق بالحمل، وتتركز ٨٥ في المائة من الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوبي آسيا (انظر الشكل الثاني). ولأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى نسبة وفيات نفاسية بـ ٩٠٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة، وهي أعلى بعشرين مرة من نسبة الوفيات المقابلة في أوروبا وآسيا الوسطى.

## الشكل الثاني



المصدر: مرفق لتقرير الرصد العالمي، ٢٠٠٩، البنك الدولي.

٣ - وإضافة إلى ذلك، تتواصل أشكال التفاوت الشديد في العديد من البلدان النامية، لا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما أن استبعاد الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية وسكان الأرياف منتشر. وتوجد نسب غير متناسبة من بطالة الشباب لا سيما في أفريقيا والمنطقة العربية، بما في ذلك لدى الدول الأعضاء الـ ١٤ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. والنهوض بالعمالة وبالمساواة بين الجنسين في سوق العمل من بين العوامل الرئيسية التي تعزز التنمية وزيادة الاستقرار السياسي في الأجل الطويل. ولذلك من المهم وضع "جدول أعمال لتحقيق تنمية ذات نوعية جيدة" يقوم على جوانب منها تطبيق سياسة عامة في مجال الاقتصاد الكلي تشرك الجميع في التنمية، مثلما تدعو إلى ذلك اللجان الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وتطبيق جدول الأعمال تطبيقا فعالا.

## ٢ - حالة التقدم المحرز صوب مختلف الأهداف الإنمائية للألفية في مختلف المناطق

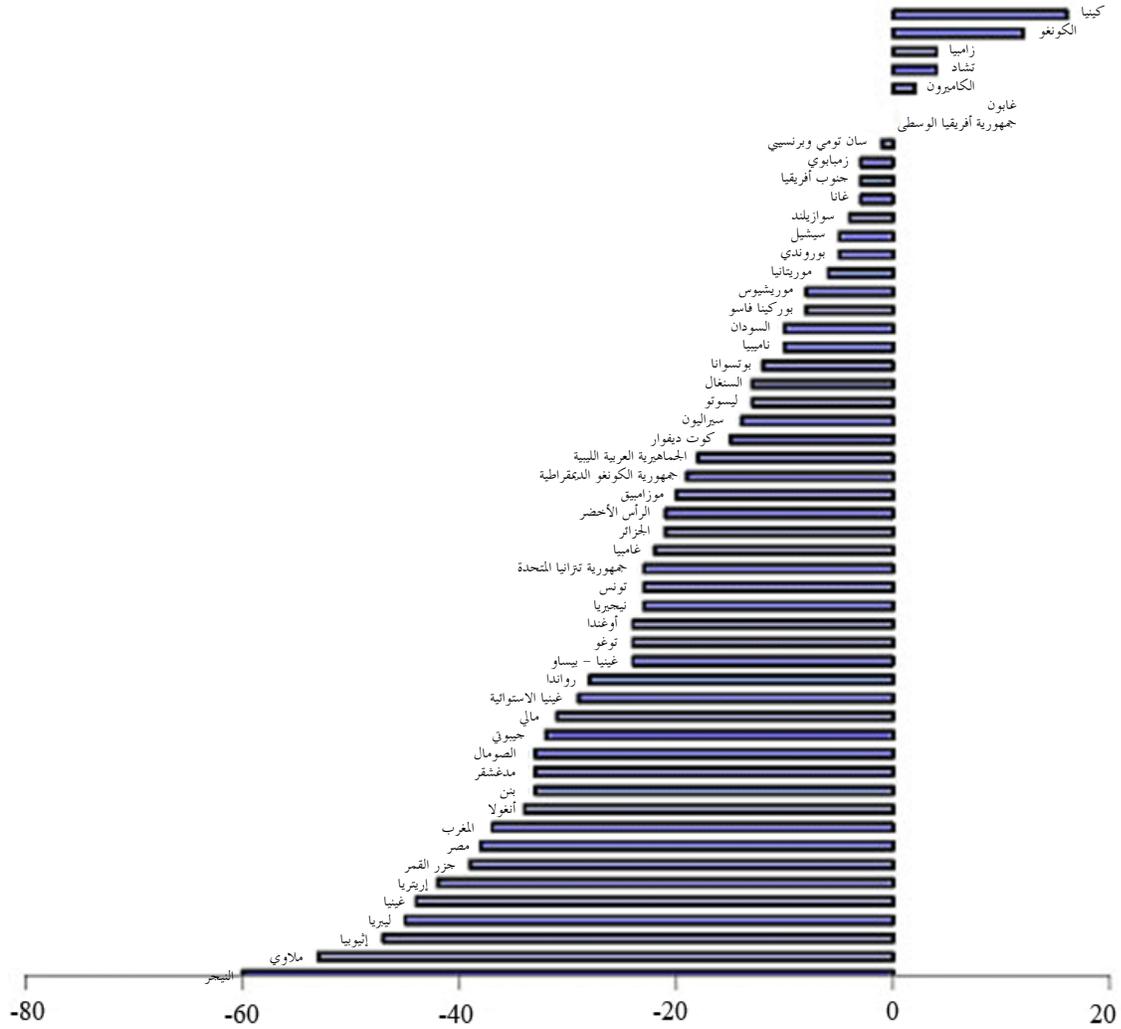
٤ - إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متأخرة عن غيرها من المناطق في تحقيق جميع الأهداف، بما فيها التخفيف من الفقر. وكثيرا ما تبدو أفريقيا كمنطقة، مقارنة بغيرها من المناطق، متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤكد البيانات المتاحة عن الفترة حتى ٢٠٠٧ هذا الانطباع. بيد أن هذه النظرة العامة لا تأخذ في الاعتبار لا الإنجازات الهامة التي تحققتها بعض البلدان نحو بلوغ تلك الأهداف، ولا فرص التقدم التي يتيحها ذلك. وعموما،

يبدو من البيانات التي جمعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن البلدان الأفريقية حافظت على تقدم مطرد، وإن كان بطيئاً، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما فيما يتعلق بالمؤشرات التالية: زيادة القيد في التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، والحد من الإصابات بالملاريا والسل، ومكافحة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتخفيض من وفيات الأطفال دون الخامسة<sup>(٢)</sup>. وانخفض مجموع المصابين حديثاً بذلك الفيروس، من الكبار والصغار، بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨ بـ ١٧,٤ في المائة.

٥ - وانخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة بـ ٢١ في المائة من ١٦٨ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ١٣٢ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٨. بيد أن التقدم في الحد من معدل وفيات الأطفال دون الخامسة يختلف من بلد إلى آخر. ويبدو أن أحسن النتائج سجلت في البلدان الموجودة على الجانب الأيسر من الشكل أدناه، في حين توجد البلدان الأقل أداءً في الجانب الأيمن. وسجلت النيجر أحسن النتائج في الحد من وفيات الأطفال دون الخامسة، في حين سجلت كينيا أدنى النتائج، تليها الكامرون، فتشاد، والكونغو، وزامبيا. وإجمالاً، لا تزال النتائج التي سجلتها المنطقة في الحد من وفيات الأطفال دون الخامسة غير كافية.

(٢) انظر الموقع الشبكي للجان الإقليمية [www.un.org/regionalcommissions/MDGs.html](http://www.un.org/regionalcommissions/MDGs.html).

الشكل الثالث  
التقدم المحرز (نسبة التغير المئوية) في التخفيض من معدل وفيات الأطفال دون الخامسة  
بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى بيانات الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، مستكملة في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٦ - وأحرز تقدم محدود في تخفيض الوفيات النفاسية، والحد من الجوع والفقر في أفريقيا. وفي حين لا تزال البيانات غير كافية لتقدير التقدم صوب هذه الأهداف بدقة، فإن البيانات المتاحة توحي بأن المنطقة لا تزال تسجل أعلى أرقام الوفيات النفاسية في العالم. واستنادا إلى الاتجاهات التي لوحظت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، وما لم تُطبق تدخلات ذات أثر، فلن يحقق معظم البلدان الأفريقية هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

٧ - ولم تسهم أفريقيا مع الأسف في النجاح الذي تحقق على المستوى العالمي في الحد من الفقر، رغم أن متوسط الدخل قد ارتفع في المنطقة. وأحرزت بعض البلدان، مثل غانا، تقدما في الحد من الفقر (غانا حققت هذا الهدف) بيد أن المنطقة ككل لن تحقق هدف الحد من الفقر بحلول التاريخ المحدد. وفي عام ٢٠٠٥ كانت نسبة من يعيشون في فقر مدقع في وسط أفريقيا، وشرقها، وجنوبها وغربها، إذا ما استخدمنا مقياس ١,٢٥ دولار كخط فقر، ٥١ في المائة، مقارنة بـ ٣ في المائة في شمال أفريقيا. وشهدت منطقة شمال أفريقيا أيضا زيادة في نسبة من يعيشون في فقر مدقع من ٣ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٨ - وقبل نشوب الأزمة الاقتصادية، كانت آسيا ومنطقة البحر الهادئ تحقق مكاسب ملحوظة. وكانت المنطقة ككل سبّاقة في تحقيق إنجازات في مجال عدة مؤشرات: الحد من الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والعالي؛ والتصدي لتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل؛ والتخفيض إلى النصف من عدد من يعيشون تحت خط الفقر المساوي لـ ١,٢٥ دولارا في اليوم. وهذا التقدم مثير للإعجاب، ولكن هذه الأرقام الإجمالية تخفي تباينات كبيرة بين المناطق الفرعية والمجموعات القطرية. وتحققت أعلى درجات التقدم في المنطقة دون الإقليمية لجنوب شرقي آسيا، التي حققت بعد أهدافها في ١١ من بين ٢١ من المؤشرات المقدرة، وهي على مسار تحقيق ٤ أهداف أخرى. تليها بلدان شمال ووسط آسيا التي حققت، كمجموعة، أهدافها فيما يتصل بتسعة مؤشرات. وحققت جنوب آسيا تقدما جيدا فيما يتصل بثمانية مؤشرات، بيد أنها تتقدم ببطء فيما يتصل بالعديد من الأهداف الأخرى. وكانت جزر المحيط الهادئ، كمجموعة، أقل نجاحا، إذ تراجعت أو هي لم تحرز تقدما في ١١ مؤشرا، وتقدمت ببطء فيما يتصل بمؤشرين آخرين، هما وفيات الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة (انظر الشكل الرابع أدناه).

الشكل الرابع  
المجموعات القطرية ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
خط الفقر بـ ١,٢٥ دولار في اليوم نحو الأطفال	●	●	●	●	●	●	●
إكمال التعليم الابتدائي	●	●	●	●	●	●	●
بلوغ السنة النهائية من التعليم الابتدائي	●	●	●	●	●	●	●
التعليم في التعليم الابتدائي	●	●	●	●	●	●	●
التوازن بين الجنسين في الوصول إلى التعليم الابتدائي	●	●	●	●	●	●	●
التوازن بين الجنسين في الوصول إلى التعليم الثانوي	●	●	●	●	●	●	●
التوازن بين الجنسين في الوصول إلى التعليم العالي	●	●	●	●	●	●	●
وفيات الرضع	●	●	●	●	●	●	●
وفيات الأطفال دون الخامسة	●	●	●	●	●	●	●
الولادة بإشراف طبي	●	●	●	●	●	●	●
الرعاية قبل الولادة، مرة على الأقل	●	●	●	●	●	●	●
انتشار السل	●	●	●	●	●	●	●
انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	●	●	●	●	●	●	●
الإصابات بالسل	●	●	●	●	●	●	●
مرافق الصرف الصحي، المجموع	●	●	●	●	●	●	●
المياه، المجموع	●	●	●	●	●	●	●
استهلاك المواد المستنفدة للأوزون	●	●	●	●	●	●	●
انبعاثات CO2	●	●	●	●	●	●	●
المناطق المحيطة	●	●	●	●	●	●	●
الغطاء الحرجي	●	●	●	●	●	●	●

● إنجازات مبكرة ● إنجازات بطيئة ▼ تراجع أو عدم حدوث تقدم

المصدر: Achieving the MDGs in an Era of Global Uncertainty, Asia-Pacific Regional Report 2009/10  
(منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.F.10).

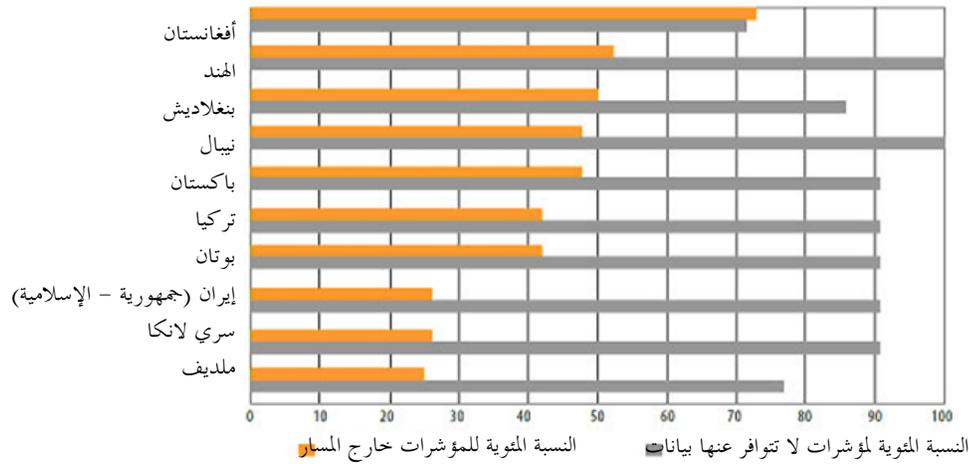
٩ - ويظل التقدم المحرز في القضاء على الفقر من أكبر حالات النجاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فقد خفضت المنطقة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ من عدد من يعيشون تحت خط ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد من ١,٥ بليون نسمة إلى ٩٧٩ مليون نسمة، وهو نجاح مشهود لا سيما وأن عدد سكان المنطقة ازداد في نفس الفترة بـ ٨٠٠ مليون نسمة. وحدث أكبر تخفيض للفقر في شرق آسيا ويُعزى بنسبة كبيرة إلى الصين.

١٠ - بيد أن حتى هذا النجاح الكبير غير كاف لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فالمنطقة تحرز تقدماً بطيئاً في الحد من الجوع، وفي بلوغ الفتيان والفتيات السنة النهائية من التعليم الابتدائي، وفي الحد من وفيات الأطفال، وفي تحسين صحة الأم، وتوفير مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويوجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر بلدان سكاناً، الصين والهند، ولذلك فإن أداء هذين البلدين يؤثر كثيراً على التقدم الذي تحرزه المنطقة في مجال الحد من الفقر وفي غيره من المؤشرات.

١١ - وترد البيانات عن جنوب آسيا، وجنوب شرقي آسيا في الشكل الخامس. وقدمت جميع البلدان، باستثناء أفغانستان وملديف، تقارير عن أكثر من ٨٠ في المائة من المؤشرات الـ ٢١ المشمولة بالتقييم. ولم تحقق كازاخستان وطاجيكستان النتائج المرجوة فيما يتصل بـ ٥٠ في المائة من المؤشرات، إذ حققنا تقدماً بطيئاً في وفيات الأطفال، مثلاً، ولم تحققاً أي تقدم في مجال الصحة. وتوجد أوزبكستان في وضع أحسن، بيد أنها تراجعت فيما يتصل بالفقر، فبين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، ارتفعت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٣٢ إلى ٤٦ في المائة.

#### الشكل الخامس

جنوب وجنوب غربي آسيا، نسبة المؤشرات المبلغ عنها والتي لم تحقق فيها البلدان النتائج المرجوة

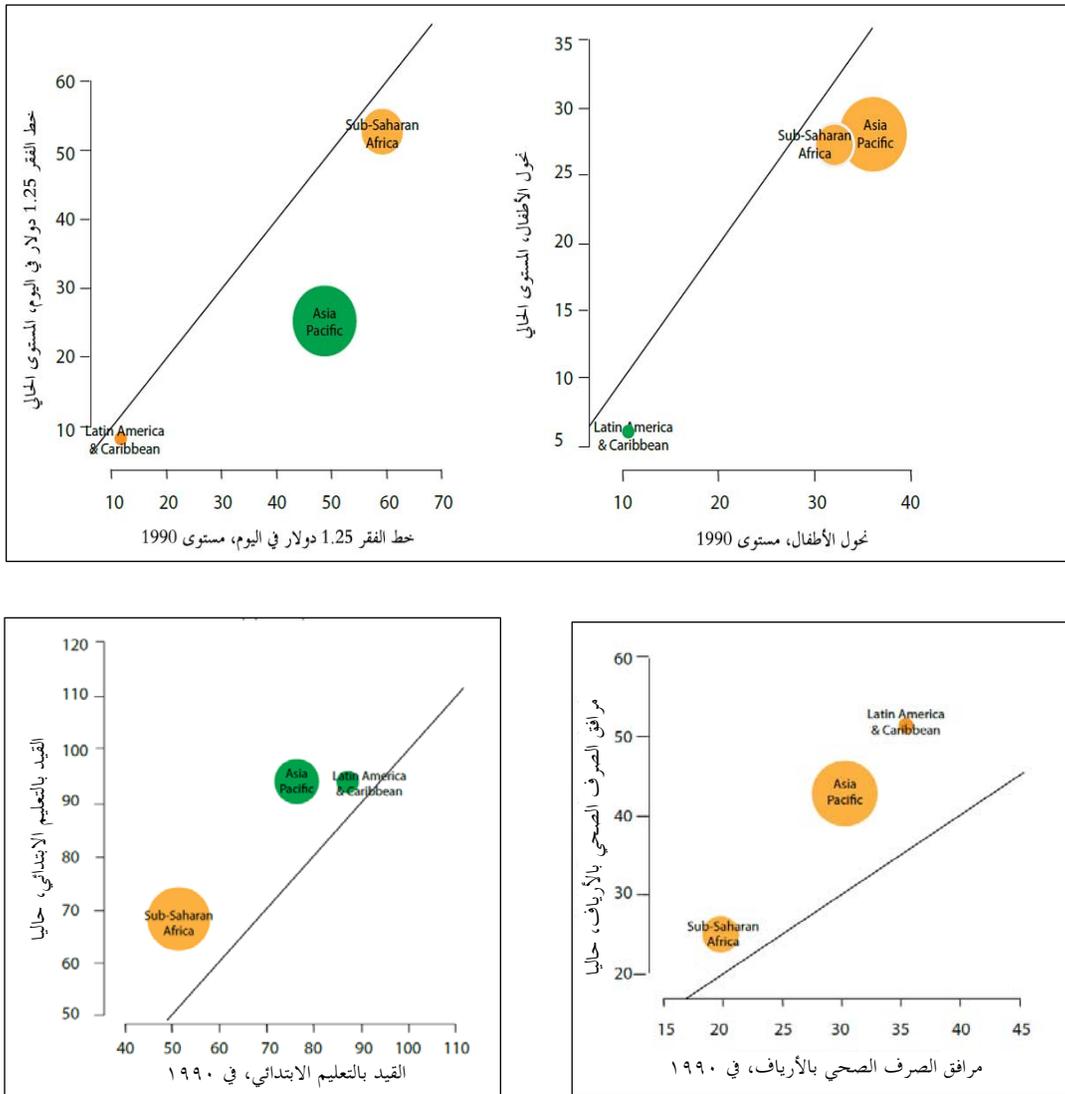


المصدر: *Achieving the MDGs in an Era of Global Uncertainty, Asia-Pacific Regional Report 2009/10* (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.F.10).

١٢ - وحققت منطقة آسيا والمحيط الهادئ عموماً تقدماً أكبر مما حققته أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن أقل مما حققته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي متأخرة عن أفريقيا جنوب الصحراء فقط في نحول الأطفال دون الخامسة، وعن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في معظم المؤشرات، وتقترب منها فقط في القيد في التعليم الابتدائي (انظر الشكل السادس).

## الشكل السادس

## آسيا والمحيط الهادئ مقارنة بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



المصدر: *Achieving the MDGs in an Era of Global Uncertainty, Asia-Pacific Regional Report 2009/10* (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.F.10).

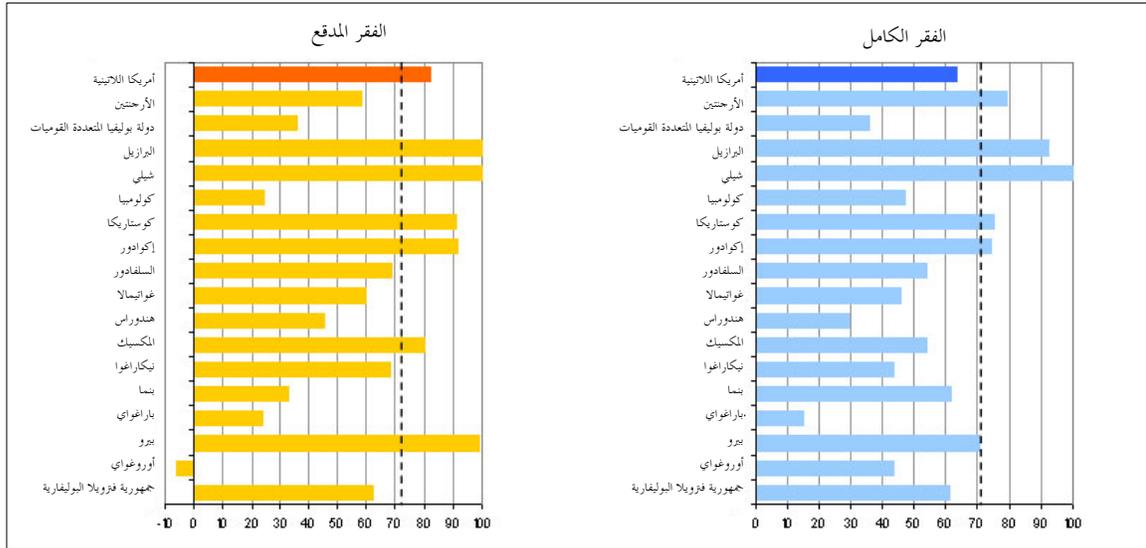
١٣ - وخطت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ التسعينات خطوات كبيرة في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتحسنت المؤشرات المتعلقة بالفقر تحسنا كبيرا في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٨، أنجزت المنطقة ٨٥ في المائة من المكاسب المطلوب إنجازها لتحقيق الهدف المحدد للقضاء على الفقر، مقاسا بخطوط فقر مشابهة لما هو موجود في بلدان أمريكا اللاتينية.

وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨ انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع من ٢٢,٥ في المائة إلى ١٣,٧ في المائة من مجموع السكان، أي من ٩٣ مليون نسمة إلى ٧١ مليون نسمة، في ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية. وإلى حد ظهور الأزمة الاقتصادية والمالية، كانت أمريكا اللاتينية على طريق تحقيق هدف القضاء على الفقر. وفيما يتعلق بمكافحة الجوع، كان التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي كبيرا، مع اتسامه بالبطء الشديد. وإذا ما تواصل النسق الحالي، فإن نسبة من يعانون من الجوع ستتناقص إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولم يحقق العديد من البلدان إلى حد الآن شمولية التعليم الابتدائي، وبالنسق الحالي، لن يتحقق هذا الهدف على الصعيد الإقليمي. وتحقق تقدم كبير في مجال معدلات وفيات الأطفال، بيد أن نصف بلدان المنطقة لم تسجل تقدما كافيا لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥.

١٤ - وإجمالا، تحقق تقدم هام في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت سرعة التقدم نحو تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع في أمريكا اللاتينية سرعة مقبولة في عام ٢٠٠٨، في حين أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالحد من الجوع. ومع ذلك فإن المنطقة عموما لم تحقق النتائج المنشودة فيما يتعلق بوفيات الأطفال ولا تزال توجد، بالرغم من التقدم المحرز في الوصول إلى الماء ومرافق الصرف الصحي، ثغرات كبيرة لا سيما في المناطق الريفية.

١٥ - والنجاح العام الذي حققته المنطقة بحاجة أيضا إلى توضيح وإلى دراسة متأنية. ففي حين أن بعض البلدان، هي الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وكوستاريكا، وإكوادور، وبيرو، حققت تقدما واضحا أو قد تكون بلغت بالفعل هدف الحد من الفقر، فإن بلدانا أخرى، مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وهندوراس، ونيكاراغوا وباراغواي، سجلت معدلات انخفاض لنسبة الفقر المدقع أدنى مما يتطلبه تحقيقها لذلك الهدف في السنوات الخمس القادمة، مما يكاد يجعل من المؤكد أنها لن تحقق ذلك الهدف (الشكل السابع). ولا تزال توجد في عدد كبير من البلدان منها دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكولومبيا، وهندوراس، وبنما، وأوروغواي، مستويات مرتفعة من الفقر المدقع (تقارب أو تفوق ٢٠ في المائة) رغم أنها بلغت هدف الحد من الفقر، الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل السابع  
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نسب التقدم المحرز في الحد من الفقر المدقع  
والفقر الكامل ١٩٩٠-٢٠٠٨  
(التقدم بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى دراسات استقصائية عامة أجرتها البلدان المعنية.

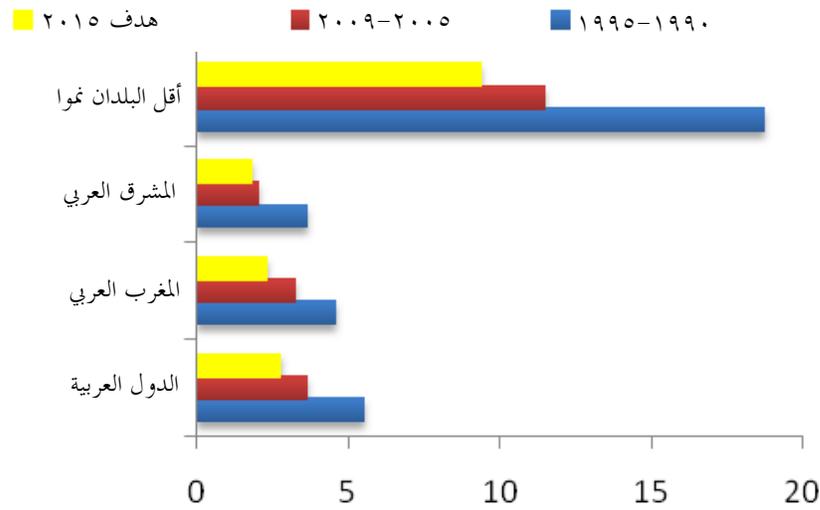
١٦ - وفيما يتعلق ببلدان منطقة البحر الكاريبي، تشير البيانات الرسمية، استنادا إلى عتبي ١,٢٥ دولار، ودولارين يوميا للأسرة المعيشية الواحدة، إلى أن خمسة بلدان (بيليز، وغيانا، وجامايكا، وسورينام، وترينيداد وتوباغو) تضم تقريبا أكثر من ٧٥ في المائة من سكان منطقة الكاريبي وجزءا كبيرا ممن يعيشون في فقر مدقع. وتشير تقديرات نسب الفقر، استنادا إلى خطوط الفقر الوطنية، إلى أن ٨٨ في المائة ممن يعيشون في فقر مدقع وأكثر من ٨٠ ممن يعيشون في فقر كامل في تلك المنطقة الفرعية كانوا يعيشون في أوائل القرن في تلك البلدان الخمسة.

١٧ - ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، حققت المنطقة العربية، بما فيها الدول الأعضاء الـ ١٤ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقدما في العديد من المجالات، منها خطوات كبيرة في مجالي الصحة والتعليم. بيد أنه في حين أن معظم بلدان المنطقة تحقق النتائج المنشودة في معظم مجالات الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أقل البلدان نموا في المنطقة العربية، وفلسطين متأخرة كثيرا، ولا يُرَّجَح أنهما ستبلغ معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

١٨ - وفيما يتعلق بالحد من الفقر، سجلت المنطقة العربية نجاحا لا سيما في التخفيض من نسبة أفقر الفقراء، وإن كان النجاح الكبير الذي لوحظ فيما يتعلق بخط الفقر في حدود ١,٢٥ دولار لم يُلاحظ فيما يتعلق بخط الدولارين أو أكثر (الشكل السابع). وبما أن نسبة كبيرة من سكان المنطقة تعيش في مستوى ليس بعيدا عن خط ١,٢٥ دولار، فإن أولئك السكان أكثر عرضة من غيرهم للصدمات الاقتصادية وغيرها من الأزمات.

الشكل الثامن

نسبة السكان الذين يعيشون على ١,٢٥ دولار في اليوم أو أقل في البلدان والمناطق دون الإقليمية العربية



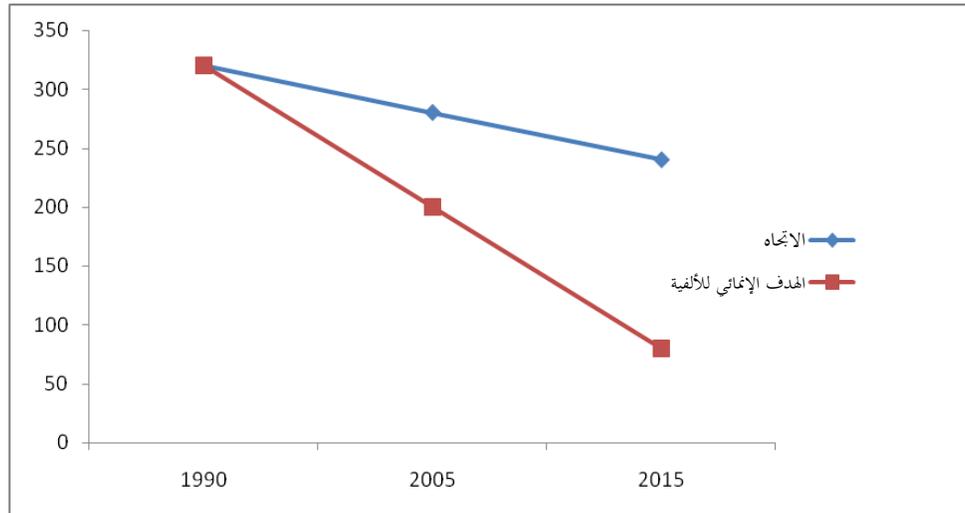
المصدر: التقرير العربي عن الأهداف الإنمائية للألفية (قيد الإعداد)/استنادا إلى مجموعات بيانات البنك الدولي (POVCAL) (القوة الشرائية المعادلة لعام ٢٠٠٥ وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستمدة من بيانات الدراسة الاستقصائية لدخل ومصروفات الأسرة المعيشية).

١٩ - وسجلت المنطقة العربية أيضا تقدما كبيرا، والعديد من بلدان المنطقة على مسار بلوغ الأهداف المتعلقة بشمولية التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، من وصول إلى التعليم وإتمامه ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. واقتربت المرأة العربية أيضا أكثر من إلى المساواة مع الرجل في مجال التعليم، فقد ارتفعت كثيرا مؤشرات المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٥، استنادا إلى نسب القيد الإجمالي للفتيات والفتيان. بيد أن أقل البلدان نموا في المنطقة العربية، رغم تسجيلها أكبر نسب تقدم في مجال التعليم الابتدائي لدى جميع المناطق دون الإقليمية، لا تزال تواجه تحديات كبيرة في كفالة حق الطفلة في التعليم الثانوي والعالي.

٢٠ - وفيما يتعلق بالوفيات النفاسية، تشير التقديرات الجماعية الإجمالية للمنطقة العربية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إلى حدوث نمو أبطأ بكثير مما كان متوقعا، أي التخفيض من الوفيات النفاسية بـ ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. ويصح هذا بشكل خاص في العديد من البلدان التي توجد فيها منذ مدة طويلة حالات إنسانية سببتها الصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية، وتحدث آثارا عميقة على معدلات الوفيات النفاسية وعلى قدرة الدول على العناية بصحة الأم. وبالمثل، وفي حين أن المنطقة سجلت تقدما ملموسا منذ التسعينات، ولا تزال غير بعيدة عن مسار إنجاز هدف التخفيض بالثلثين من وفيات الأطفال دون الخامسة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، فإن أكثر من طفل واحد من بين كل عشرة أطفال يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس في أقل البلدان نموا في المنطقة العربية (الشكل التاسع). وتحدث ٧٥ في المائة من وفيات الأطفال دون الخامسة في سنتهم الأولى.

#### الشكل التاسع

#### معدل الوفيات النفاسية: الاتجاهات التقديرية والأهداف الإنمائية المتوقعة للألفية



المصدر: التقرير العربي عن الأهداف الإنمائية للألفية (قيد الإعداد).

٢١ - واستنادا إلى الاتجاهات الحالية، لن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل في عدد كبير من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بحلول عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالهدف ١، ينتشر الفقر بأعلى مستوياته في البلدان المتفترقة للموارد في أوروبا الشرقية، ومنطقة القوقاز، ووسط آسيا. وفي حين أن تقدما ملحوظا تحقق في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، تضررت الاقتصادات الناشئة تضررا شديدا في عام ٢٠٠٩ بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وقد

كانت أوروبا وآسيا الوسطى، الناشئة، أكثر المناطق النامية تضررا من الناحية الاقتصادية، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي فيها في عام ٢٠٠٩ بما يقارب ٦ في المائة<sup>(٣)</sup>.

٢٢ - وتفيد بيانات حديثة للبنك الدولي أن عدد من يعيشون حالة فقر أو ضعف في هذه البلدان ارتفع بحوالي ١٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩، بدلا من الانخفاض بـ ١٥ مليون نسمة كما كان متوقعا قبل بداية الأزمة. وحدثت أيضا في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، خلال الكساد الكبير الذي حدث مؤخرا وفي أعقابها، زيادات مثيرة للقلق في مستويات الفقر النسبي تهدد التماسك الاجتماعي. فإضافة إلى زيادة انتشار الفقر النسبي، ازدادت أعداد من يقعون في فخ الفقر المطلق بحرمانه المادي الشديد. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٦٠ في المائة من فقراء أوروبا الشرقية ووسط آسيا يعانون من الجوع أو من سوء التغذية. والبلدان المنخفضة الدخل مثل أرمينيا، وجورجيا، وقيرغيزستان، وجمهورية مولدوفا تضررت بشدة من الأزمة. ولذلك فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يتوقف فحسب وإنما تدهور بشدة بالنسبة لعدد من المؤشرات.

٢٣ - ولنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أدنى معدلات وفيات أطفال في العالم، ويوجد اتجاه عام نحو بلوغ الهدف الإنمائي للألفية ذي الصلة. وانخفض معدل وفيات الأطفال في منطقة أوروبا الشرقية، والقوقاز، ووسط آسيا، في بعض الحالات بـ ٥٠ في المائة خلال العقد الماضي. ومع ذلك، لا تزال البلدان تبلغ عن وجود تفاوت كبير بينها، بحسب كل من المركز الاجتماعي - الاقتصادي، ومكان الإقامة، في أوروبا الشرقية، أو وسط آسيا، أو جنوب شرقي أوروبا، وحتى في البعض من الدول الأعضاء الجديدة. ومثلما هو الحال بالنسبة لوفيات الأطفال، لا يوجد سوى عدد قليل من البلدان في منطقة أوروبا الشرقية، والقوقاز، ووسط آسيا التي لا يرجح بلوغها الهدف المتعلق بالوفيات النفاسية.

٢٤ - وعلى العكس من ذلك، بدأ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل يمثلان مصدر قلق شديد. وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يزال انتشار ذلك الفيروس فيها يتزايد وفي منطقة أوروبا بأكملها، تضاعف منذ عام ٢٠٠٠ عدد من اكتشفت إصابتهم به. ومن المثير للقلق أيضا انتشار أنواع من السل مقاومة للأدوية، إذ تضاعف منذ عام ١٩٩٠ معدل الإصابة به في منطقة أوروبا الشرقية، والقوقاز، ووسط آسيا. وتظل صعوبة الوصول إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المناسبة من

(٣) تتضمن منطقة أوروبا وآسيا الوسطى الناشئة ٧ من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في جنوب شرقي أوروبا، و ١٢ من بلدان اللجنة في شرق أوروبا، والقوقاز، ووسط آسيا، و ١٠ من الدول الشيوعية السابقة، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (دول أعضاء جديدة).

المشاكل الصعبة التي تواجه العديد من الاقتصادات الناشئة. وهذه المشكلة تواجهها أساسا أفقر الاقتصادات في منطقتي أوروبا الشرقية، والقوقاز، ووسط آسيا؛ وجنوب شرقي أوروبا، ولكنها مصدر قلق أيضا في البعض من المناطق الريفية في الدول الأعضاء الجديدة. ويعيش حوالي ٥٠ مليون نسمة في أكثر من ١٥ بلدا من بلدان المنطقة في مستوطنات غير نظامية، وأكثر من ٢٠ مليون نسمة لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، وعدد من ليست لهم مرافق صرف صحي مناسبة قد يصل إلى ٥٠ مليون نسمة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالهدف ٨، توجد الاقتصادات المتقدمة النمو القادرة على تقديم مساعدة إنمائية رسمية، أساسا في جزأين من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن المانحين الرئيسيين لن يحققوا الأهداف المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية/والدخل الوطني الإجمالي، لعام ٢٠١٠، التي التزموا بها في قمة الثمانية في غلينيغلز. وقد يعود عدم الوفاء بتلك الالتزامات جزئيا إلى الأزمة الاقتصادية، لأن الأدلة التاريخية تشير إلى أن الأزمات الاقتصادية كثيرا ما تؤدي إلى انخفاض المساعدة الأجنبية.

### ٣ - الاستفادة من الدروس المكتسبة للتعجيل بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٢٦ - استنادا إلى التحليلات التي أجرتها اللجان الإقليمية، يمكن الاستفادة من عدد من الدروس المكتسبة والتدابير التي طبقت في التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، للتعجيل بالتقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد البعض من تلك التدابير في المربع أدناه.

المربع ١

#### تدابير التعجيل بالتقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٤)</sup>

- (أ) تعزيز النمو الاقتصادي مع كفاءة توزيع منافعه بإنصاف من خلال شبكات الحماية الاجتماعية وفرص العمل المتاحة للفئات الضعيفة من السكان؛
- (ب) اعتماد خطط تنمية وطنية تقوم على الأهداف الإنمائية للألفية وتتسم بزيادة الاندماج الاجتماعي من خلال تدخلات حكومية هادفة وإنفاق ضريبي على الأولويات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

(٤) استمدت هذه الدروس من تحليلات أعدتها اللجان الإقليمية عن الأزمة الاقتصادية والمالية وآثارها على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

(ج) مواصلة الإنفاق الضريبي لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل مستدام، بزيادة الإيرادات الحكومية وتحقيق المستوى الأمثل لإنفاق الحكومة لتحقيق تلك الأهداف؛

(د) استكشاف موارد تمويل ابتكارية، بما في ذلك من خلال حفز القطاع الخاص على الاستثمار في تحقيق الأولويات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، من خلال مبادرات الشركات في تحمل المسؤوليات الاجتماعية؛

(هـ) تقديم مساعدة إنمائية رسمية كبيرة وبشكل قابل للتنبؤ بها إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بشكل خاص؛

(و) إيجاد وسائل إضافية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(ز) إكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح تحت إشراف منظمة التجارة العالمية، وفق الأبعاد الإنمائية؛

(ح) تنويع الاقتصاد بتعزيز التجارة الإقليمية من خلال تحرير النظم التجارية وتحسين شبكات النقل؛

(ط) تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين بهدف الاتفاق على استراتيجيات التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفق ما تفرضه الظروف الإقليمية؛ وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي لكي يمكن التكيف باستمرار مع تطور الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ وضع استراتيجيات تدريجية جيدة التوقيت للخروج من مجموعات الحفز الضريبية؛

(ي) إصلاح النظام النقدي الدولي لجعله أكثر ثباتاً وأقدر على دعم التنمية.

٢٧ - وتسعى اللجان الإقليمية بنشاط إلى تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومثلما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٤، عقدت اللجان الإقليمية مع شركائها ذوي الصلة مشاورات إقليمية تحضيراً للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتقوم كل لجنة من اللجان الإقليمية، في شراكة مع الكيانات ذات الصلة، بتقييمات إقليمية عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كل في منطقتها. ويمكن الإطلاع على قائمة

الأنشطة والمنشورات المتصلة بما تقوم به اللجان الإقليمية تحضيراً للاجتماع، في الموقع الشبكي: <http://www.un.org/regionalcommissions/MDGs.html>.

## باء - التصدي لأثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية من خلال التعاون الإقليمي

٢٨ - كان الانتعاش من الأزمة الاقتصادية والمالية عالمياً أحسن مما كان متوقعا، بيد أنه يجري بسرعة متفاوتة بين منطقة وأخرى. وثبتت فعالية الاستجابات التي اتخذت على صعيد السياسات العامة، بشكل لم يسبق له مثيل، بما في ذلك مجموعات الحوافز الضريبية الكثيفة التي استخدمت لمقاومة التراجع الاقتصادي الشديد. وساهم كثيرا في تفادي أسوأ النتائج المتوقعة للأزمة التنسيق الإقليمي والمتعدد الأطراف، من خلال القرارات التي اتخذتها بسرعة مجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمات والكيانات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون الخليجي، ومجموعة ريو، والجماعة الكاريبية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وغيرها.

٢٩ - وتصدياً للأزمة، بدأت مختلف المناطق عدداً من التدابير والاستراتيجيات المنسقة التي أجملها الأمين العام في تقريره عن التعاون الإقليمي لعام ٢٠٠٩<sup>(٥)</sup>. وتضمنت أشكال التصدي تلك عقد اجتماعات طارئة لوزراء المالية والتخطيط في مختلف المناطق بدعم من بعض اللجان الإقليمية، وتوسيع مبادرة تشيانغ ماي، وخطه الانتعاش الأوروبية، وإنشاء مؤتمر القمة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتكامل والتنمية، وزيادة رأسمال مختلف المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية بغية رفع مستوى خطوط الائتمان والتعجيل بقبول طلبات القروض، وغيرها. وساهمت جميع هذه التدابير مساهمة حاسمة في الانتعاش بسرعة من الأزمة على الصعيد العالمي، والإقليمي، والوطني.

٣٠ - ويزداد الوعي بقيمة وضرورة تكثيف التعاون والتنسيق والاتساق على الصعيد الإقليمي لزيادة قدرة فرادى البلدان، والمنطقة بشكل عام، على التصدي للصعوبات. وعموماً، فإن المناطق التي نجحت أكثر من غيرها في التصدي للأزمة، مثل آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لها مستوى تكامل وتنسيق إقليمي يفوق ما حققته بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وبعض البلدان العربية، والعديد من بلدان أوروبا الشرقية، التي تضررت بدرجة أكبر. وكانت التجارة الإقليمية والطلب المحلي من العوامل التي خففت، إلى حد ما، من التراجع الذي شهده الطلب والتجارة العالميان. ولذلك يبدو أن قلة الاندماج الإقليمي قد تزيد من الضعف أمام الصدمات الخارجية التي يمكن أن تمثل،

(٥) E/2009/15، صفحة ٩.

بدورها، عائقا أمام تحقيق نمو أكثر ثباتا واستدامة. وبإمكان مختلف المناطق أن تخفف من أثر الأزمات الاقتصادية حاليا وفي المستقبل بالاستفادة من إمكانيات التجارة والاستثمار في التعاون بين بلدان الجنوب، عن طريق توسيع الأسواق، والاستفادة من قدراتها الذاتية على النمو الاقتصادي.

٣١ - ومن جهة أخرى، توجد دلائل على أن الكيانات الاقتصادية والإقليمية المفتوحة، التي تتسم بدرجة عالية من الاندماج في الأسواق العالمية، مثل المكسيك، واليابان، والصين، والاتحاد الأوروبي، تأثرت بدرجة أكبر من الأزمة التي نشأت في الولايات المتحدة لأنها أكثر تعرضا لقنوات العدوى. بيد أن مما خفف من درجة التعرض والمخاطرة العالية هذه، حسن تنسيق الأطر التنظيمية، والترتيبات المؤسسية الإقليمية المتناسبة مع مستوى التكامل الإقليمي.

٣٢ - ويبدو أن الأزمة كشفت بالفعل عن عدد من جوانب الضعف في تصميم اتفاقات التجارة الحرة ونماذج التكامل الإقليمي. وأحد الأمثلة على ذلك، الاتحاد الأوروبي الذي حاول إنشاء وحدة نقدية مشتركة بدون نظام ضريبي مشترك. وكانت نتيجة عدم القيام بذلك أن تصدى بلدان الاتحاد للأزمة ماليا وضريبيا كان أضعف مما ينبغي، وأن أوروبا تضررت نتيجة لذلك من انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي أكثر مما تضررت الولايات المتحدة التي واجهت صدمة مالية أشد بكثير ولكنها تمكنت من احتوائها بدرجة أكبر بسياسات أكثر صرامة على صعيد الاقتصاد الكلي. ومن حالات الفشل المؤسسي الأخرى، الرغبة في إيجاد سوق رأسمال أوروبية متكاملة بدون وضع الترتيبات اللازمة لمواجهة حالات فشل المصارف عبر الحدود. ومثلما اتضح من الأزمة، توجد حاجة إلى تعزيز الاتساق بين المعايير المصرفية دوليا، وإلى إدارة مصرفية قوية للمخاطرة، وإلى رأسمال تنظيمي حساس بالتعرض للمخاطر.

٣٣ - ولذلك، فإنه من المهم الموازنة بين منافع التكامل الإقليمي وبين ما يمكن أن ينتج عنه من مخاطر من خلال وضع أنظمة وترتيبات مؤسسية إقليمية مناسبة تواكب تطور الأسواق المالية والتجارية العالمية والإقليمية، من حيث السيولة، والعمق، والدقة.

المربع ٢

**الدروس المكتسبة من الأزمة الاقتصادية والمالية فيما يتصل بضرورة وقيمة التعاون الإقليمي وتنسيق السياسات**

تتطلب الاستفادة من الدروس المكتسبة من الأزمة الاقتصادية والمالية أن تواصل الحكومات في مختلف المناطق وضع استجابات على صعيد السياسة العامة تستفيد من نتائج بعضها البعض وتتسم بالتنسيق والتشارك. وينبغي بالخصوص تنسيق السياسات

لمعالجة المسائل التالية: (أ) التكيف المتواصل لسياسات الاقتصاد الكلي مع تطور الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ (ب) حسن توقيت استراتيجيات الخروج من مجموعات الحوافز، لأن سوء توقيتها أو عدم تنسيقها يمكن أن يولد اختلالاً في التوازن يتسبب في جولة أخرى من الآثار التي تحدثها الأزمة؛ (ج) إعادة التدفقات الرأسمالية والجمع بين الوصول إلى التمويل الخارجي وبين تدابير تعميق أسواق رأس المال المحلية؛ (د) تجنب الحمائية لا سيما بين بلدان المنطقة الواحدة؛ (هـ) تعزيز المؤسسات المالية الإقليمية، والنهوض بالرسملة وبالمزيد من التكامل مع المصارف الإنمائية؛ (و) زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية وخدمات النقل والخدمات اللوجستية الوطنية والإقليمية؛ (ز) اتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة الطلب الكلي، على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ (ح) النظر في الهياكل والمؤسسات والأنظمة الإقليمية الحالية بغية معالجة أوجه الضعف التي كشفتها الأزمة.

## جيم - التعاون بين بلدان الجنوب

٣٤ - يتزايد منذ عدة عقود التعاون بين بلدان الجنوب - وهو تعاون بين البلدان النامية في المجالات التقنية والسياسية والاقتصادية - بوصفه شكلاً من أشكال التعاون التي تكمل أشكال التعاون التقليدية. ويمتاز التعاون بين بلدان الجنوب عن أشكال المساعدة الإنمائية الأخرى بمبادئه التوجيهية القائمة على الملكية الوطنية لزمم الأمور، والسيادة، والتضامن، والمساواة، والاحترام المتبادل، واستفادة جميع الأطراف، والتحرر من أية شروط.

٣٥ - وتنظر وثيقة نيروبي الختامية التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٢/٦٤، إلى التعاون بين بلدان الجنوب من زاوية إقليمية، بالاعتراف بمختلف مبادرات وآليات التكامل الإقليمي التي اتخذت في البلدان النامية، بما في ذلك إنشاء أسواق مشتركة إقليمية وإقامة شبكات النقل والمواصلات، والأطر المؤسسية والتنظيمية. وطلبت الدول الأعضاء من اللجان الإقليمية أن تقوم، في سعيها إلى تعزيز وتنشط التعاون بين بلدان الجنوب، لا سيما في ضوء ما حدث مؤخراً من أزمة مالية وأزمات الغذاء، والطاقة، وتغير المناخ، بدور ينشط ذلك التعاون ويعزز قدرات بلدان منطقة كل منها في المجالات التقنية والسياسية والبحثية.

٣٦ - والتعاون بين بلدان الجنوب من محاور الولاية الصادرة للجان الإقليمية لتعزيز التعاون والتآزر الإقليمي، من خلال تمكين الدول الأعضاء من بناء قدراتها، وجمع بياناتها وتبادل خبراتها على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، كوسيلة لتعزيز الروابط بين البلدان وتحسين قدراتها.

٣٧ - وتدعم اللجان الإقليمية في العادة مختلف عمليات التكامل الإقليمي منذ بدايتها. مثلاً، منذ عام ١٩٧٥، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خدمات الأمانة إلى اتفاق التجارة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأبرمت الدول المشتركة في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩ اتفاقين تقليديين، هما الاتفاق الإطاري للنهوض بالاستثمار وحمايته وتحريره، والاتفاق الإطاري بشأن تيسير التجارة. وإلى جانب التجارة، تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم إلى عملية مؤتمر قمة بلدان أمريكا اللاتينية للتكامل والتنمية، التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، من خلال إعداد الوثائق الفنية لمؤتمرات القمة ولل اجتماعات الوزارية عن سياسات الاقتصاد الكلي، والتجارة، وتغير المناخ وغيرها من المواضيع. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إضافة إلى دعم الجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال لجنيتها المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين ومكاتبها الإقليمية التي أعيد تنشيطها مؤخراً، الدعم إلى بلدان المنطقة عن طريق تبادل الخبرة في تنفيذ تيسير التجارة وبرامج إدارة الممرات عبر منطقتي شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي وتقييم التقدم المحرز في تصميم وتنفيذ برامج تيسير التجارة داخل المنطقة دون الإقليمية.

٣٨ - وقدمت الفرقة العاملة المعنية بسلامة المرور على الطرق، التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المعنية بسلامة المرور الطرقي، إطار عمل قانوني متعدد الأطراف للمنطقة يكفل إقامة "أنظمة مرور" متسقة عالمياً، واعترافاً متبادلاً بشهادات المركبات ورخص السياقة في المنطقة. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقديم الدعم إلى البلدان العربية بشأن المسائل المتصلة بالتكامل الإقليمي. مما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ والاستثمار المباشر الأجنبي، والأسواق المالية، وإدارة الديون؛ وبشأن تدابير تنفيذ توصيات توافق آراء مونتريري الذي توصل إليه المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وإعلان الدوحة.

٣٩ - وواصلت اللجان الإقليمية توسيع دورها في تعزيز قدرات الدول على التصدي لآثار الأزمات المتعددة (الأزمة المالية، وأزمات الغذاء، والوقود، وتغير المناخ، وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز). ومثلما ورد في تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما لعام ٢٠٠٩ (E/2009/15)، تقدم اللجان الإقليمية الدعم الفني للحوار بشأن السياسات بهدف تنسيق تصدي الدول للأزمات المتعددة في مناطقها.

٤٠ - وتصدياً لتحديات انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز مؤسستها الإقليمية في بيجين، مركز الأمم المتحدة

للهندسة والآليات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي صمم ليكون مركز امتياز في نقل التكنولوجيا الزراعية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، بهدف النهوض بتطوير النظم الزراعية المستدامة القادرة على خدمة الفقراء. وسيكمل المركز أنشطة مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، وهو مؤسسة إقليمية أخرى تابعة للجنة أنشئت لنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، ولإنشاء الشراكات مع المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الوطنيين. وفي مجال تغير المناخ قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الأنشطة الوطنية والإقليمية دعماً لبناء القدرات على تقييم أثر تغير المناخ، بإشراك عدة مراكز امتياز في المنطقة. وتبادلت الدول الأعضاء في اللجنة خبراتها بشأن ما أحدثته تغير المناخ في المنطقة من أثر على البيئة، وبشأن أنشطة التخفيف من تلك الآثار والتكيف معها، وأيضاً بشأن الفرص المتاحة لمشاركة المنطقة في الصكوك الدولية المعنية بسياسات التخفيف من تلك الآثار.

٤١ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع أطراف أخرى، الدعم في مجال استخدام نظم المعلومات الجغرافية في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويسرت اللجنة، من خلال التدريب وبناء القدرات وأنشطة إدارة المعرفة، تبادل الخبرة بين وكالات المسح الوطنية الأفريقية والعاملين في مجال تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية، لرصد معدلات انتشار الفيروس/الإيدز على المستويين الوطني ودون الوطني. ويمكن استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية مديري البرامج المعنية بالإيدز من الحصول على بيانات جديدة وصورة أوضح لانتشار ذلك الوباء في بعض البلدان الأفريقية، وأتاح لهم إمكانية إقامة شراكات جديدة من أجل فهم أحسن للأنماط الجغرافية الحالية للإصابات بالفيروس/الإيدز، واستخدام أنجع للموارد الوطنية المحدودة في مكافحة ذلك الوباء.

٤٢ - وشجعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وضع السياسات الرامية إلى تحسين الاستخدام المستدام للطاقة، وتعزيز دور شبكة الطاقة في التكامل الإقليمي، مع التركيز على شبكة الكهرباء والغاز. وقدمت اللجنة دعماً فنياً إلى جامعة الدول العربية في مجالات الماء والطاقة والبيئة على الصعيد الإقليمي، وشجعت تبادل الخبرة من خلال الشبكات والرابطات الإقليمية، مثل الجمعية العربية لمرافق المياه والشبكة العربية لإدارة المتكاملة لموارد المياه.

٤٣ - وفيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة، واستناداً إلى الخبرة والدروس المكتسبة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تعاونت اللجان الإقليمية الخمس في إطار المشروع العالمي لكفاءة استخدام الطاقة في القرن الحادي والعشرين، لتقييم موارد التمويل العالمية والإقليمية،

وإصلاحات السياسات الوطنية، والاحتياجات المحلية في مجال بناء القدرات. وقُدمت مساعدة تقنية ومشورة في مجال السياسات إلى الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية، مع ربطها بصناديق الاستثمار بغية إنشاء آليات قادرة على التعجيل بتطوير أسواق ذاتية الاكتفاء تكفل فعالية استخدام الطاقة ومصادرهما المتجددة، وتيسر الامتثال للأهداف المستقبلية الملزمة قانوناً بشأن غازات الدفيئة. وصدر المنشور "تمويل التخفيف من تغير المناخ العالمي" وبه إسهامات من كل لجنة من اللجان الإقليمية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالتخفيف والتنمية، استفادت اللجان الإقليمية من خبرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا المجال، وهي تقوم بوضع نظام معلومات يتضمن جرداً للسياسات والبرامج والمعايير القانونية المستخدمة في جميع أنحاء العالم، ويدعم إنشاء شبكة إقليمية من المراكز والمؤسسات الوطنية والإقليمية وخبراء المنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية، بهدف تعميق المعرفة وزيادة تبادل أحسن الممارسات عن الاستجابات على صعيد السياسات للتحديات المتصلة بالتخفيف والتنمية. وتتعاون اللجان الخمس مع المجتمعات المحلية المحرومة في تحويل ما لها حالياً من نقاط وصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى مراكز شبكية للمعرفة، بإشراك المستفيدين من تلك الشبكات وتعميم المعلومات المفيدة في مجالات مثل العمالة، والتعليم، والمسائل الجنسانية، والصحة. وترمي تلك الأنشطة إلى بناء قدرات الشركاء المحتملين والربط بينهم في شبكة معرفية إقليمية.

٤٥ - وفي العديد من مجالات التطوير هذه، تعمل اللجان الإقليمية في شراكة مع مؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لمساعدة البلدان المتلقية على بناء قدراتها الوطنية والإقليمية والاستفادة بأقصى قدر ممكن من التعاون بين بلدان الجنوب. وكانت الدول الأعضاء قد ناشدت الأمم المتحدة في وثيقة نيروبي الختامية أن تحدد المجالات التي يمكن لذلك التعاون أن يحقق أحسن النتائج. وطلب النداء زيادة التنسيق وتكثيف التعاون بين وكالات الأمم المتحدة؛ ولذلك فإن اللجان الإقليمية ملتزمة بمواصلة ما كلفها به المجلس الاقتصادي والاجتماعي من دور تنسيقي بغية زيادة فعالية وكفاءة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، من خلال آلية التنسيق الإقليمية المذكورة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

## دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

### ١ - الاستعراضات الإقليمية لبيجين + ١٥

٤٦ - أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التقرير عن الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة إلى أهمية الاستعراضات الإقليمية ونتائج العمليات الحكومية الدولية على الصعيد

الإقليمي لاستعراض الـ ١٥ سنة لتنفيذ منهاج وبرنامج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة<sup>(٦)</sup>. وأعدت اللجان الإقليمية، استجابة لذلك، تقارير عن الاستعراضات الإقليمية وعقدت أربعة اجتماعات استعراضية إقليمية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ومن المقرر عقد الاجتماع الخامس في تموز/يوليه بالبرازيل، لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، نوقش ما تحقق من منظورات إقليمية وما بقي من ثغرات وتحديات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في حلقة عمل تفاعلية عقدت خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة.

٤٧ - ومع الاحتفال بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بيجين، شددت اللجان الإقليمية في استعراضاتها على كثرة وتنوع التحديات المتبقية في كل منطقة. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضع الاتحاد الأفريقي سياسة جنسانية إقليمية موحدة لتعزيز السياسات الوطنية وكفالة وجود إطار إنجاز متسق يعجل بتنفيذ الالتزامات في مجال المساواة بين الجنسين، تكمله الأطر القانونية دون الإقليمية للجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويجري استعراض التشريعات في كامل المنطقة للقضاء على القوانين التمييزية. بيد أن هذه الالتزامات بحاجة إلى أن تتحول إلى أعمال تفضي إلى نتائج تستفيد منها المرأة على الميدان. والتزم وزراء الشؤون الجنسانية والمرأة في المؤتمر الإقليمي الثامن عشر عن المرأة (بيجين + ١٥) المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في بانجول بغامبيا، بتجديد وتكثيف جهود تعبئة الموارد، وتحسين الاستراتيجيات الوطنية، وتعزيز الموارد المؤسسية والبشرية والمالية بغية التعجيل بتحقيق أهداف منهاج وبرنامج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

٤٨ - وكشف الاجتماع الذي عُقد لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن استعراض بيجين + ١٥ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عن التقدم الكبير الذي أُحرز في وضع تشريعات للتصدي للعنف الجنساني، ولتحسين وضع المرأة في الاقتصاد، وتطوير وتعزيز الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن بين التحديات المتبقية استمرار الفوارق بين أحوال المرأة والرجل، وقلة تطبيق الميزنة المتوازنة جنسانياً، واستمرار الصعوبات التي تعيشها المهاجرات ونساء الأقليات، والتنفيذ الفعلي للتشريعات الموجودة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتضمنت استنتاجات الرئيس، التي أيدتها الاجتماع، توصيات تتعلق بالسياسات، منها ضرورة إنفاذ التشريعات التي تتصدى للعنف ضد المرأة إنفاذاً فعالاً، ومكافحة فقر المرأة في المناطق الريفية، والدفاع عن حقوق المرأة العاملة.

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٧ (E/2009/27).

٤٩ - واعتمد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إعلان بانكوك بشأن بيجين + ١٥، الذي أوجز الانجازات والتحديات الرئيسية في المنطقة. وتضمنت الانجازات زيادة عدد البلدان التي صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واعتماد تشريعات تتصدى للعنف ضد المرأة؛ وإنشاء آليات نسائية وطنية؛ والحد من التفاوت بين الجنسين في التعليم؛ وإدراج المنظور الجنساني في العديد من استراتيجيات الحد من الفقر الوطنية. وتلتزم دول المنطقة في إعلان بانكوك باتخاذ خطوات محددة للتصدي للتحديات القائمة ومنها معدل الوفيات النفاسية المرتفع؛ واستمرار العنف ضد المرأة؛ والأثر غير التناسبي الذي تحدثه الصراعات على المرأة والطفلة؛ والمعدلات المنخفضة لمشاركة المرأة في أدوار القيادة وصنع القرار في العديد من البلدان؛ وتدني وضع الآليات النسائية الوطنية وقلية الرجوع إليها. واتخذت اللجنة في دورتها السادسة والستين القرار ٩/٦٦ المعنون "التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج وبرنامج عمل بيجين ونتائجه الإقليمية والوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، الذي أيد، في جملة أمور، نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى، بما في ذلك إعلان بانكوك، ونادى بتعزيز دور اللجنة في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء وإشراكها في هذا العمل.

٥٠ - وقامت اللجنة المعنية بالمرأة، التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بيروت باستعراض إقليمي لبيجين + ١٥. واتضح من الاستعراض ما تحقق من إنجازات هامة في مجالات تحسين المرأة وتعليمها؛ وسن قوانين جديدة تتعلق بالأسرة؛ وإصلاح وتعديل قوانين العمل التمييزية؛ وقوانين الأحوال الشخصية؛ والقانون الجنائي؛ واعتماد قوانين مؤقتة خاصة للتعجيل بالمساواة بين الجنسين. بيد أن المنطقة لا تزال تعاني من المستوى المنخفض لمشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية، ولا تزال مسألة العنف ضد المرأة، لا سيما في سياق البلدان المتضررة من الصراعات، بحاجة إلى معالجة كلية في منطقة اللجنة. واعتمدت اللجنة قرارا يدعو إلى زيادة بناء قدرة الآليات النسائية الوطنية، وزيادة من الموارد البشرية والمالية المخصصة للسياسات والبرامج الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين.

٥١ - وستعقد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في برازيليا من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. وستنظر الدورة في الانجازات التي تحققت في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال التعليم؛ واعتماد تشريعات في مجالي الأسرة والعمل؛ وتعميق الوعي وزيادة الالتزام في أعلى مستوى بضرورة التصدي للعنف الجنساني، ولفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز؛ وإقامة آليات وطنية للنهوض بالمرأة. ومن الانجازات الهامة التي تحققت في المنطقة الأثر الذي أحدثه إصلاح سياسات المعاشات التقاعدية، بزيادة الاعتراف بحقوق المرأة العاملة، مثل خدم المنازل. بيد أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات تتعلق باستقلالية المرأة وتمكينها اقتصاديا.

٥٢ - ونظرا لأوجه التشابه والاختلاف بين منطقة وأخرى فيما يتصل بالتقدم المحرز والتحديات المتبقية، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى كل من العوامل الرئيسية المشتركة بين المناطق والعوامل التي ينفرد بها بعضها. وتوجد بالخصوص حاجة إلى دراسة ومعالجة الصور النمطية الجنسانية، والممارسات والتقاليد التي تعوق التقدم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتسعى اللجان الإقليمية في جميع المناطق إلى تشجيع تبادل الاستراتيجيات، والممارسات الجيدة، والدروس المكتسبة بهدف تعزيز المعايير الاجتماعية وأنماط السلوك الداعمة له في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

## ٢ - الدعم الإقليمي لحملة الأمين العام "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"

٥٣ - مثلما ورد في الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ منهاج وبرنامج عمل بيجين بعد ١٥ سنة من اعتمادهما، لا يزال العنف ضد المرأة موجودا في كل بلد في العالم ماثلا انتهاكا متفشيا لحقوق الإنسان وعائقا رئيسيا أمام التنمية وتحقيق المساواة بين الجنسين. وبغية التصدي لهذه الآفة، قرر الأمين العام في عام ٢٠٠٨ قيادة حملة متعددة السنوات على مستوى المنظومة لوضع حد للعنف ضد المرأة، تتضمن خمسة عناصر إقليمية.

٥٤ - وتقوم اللجان الإقليمية في هذا الصدد بدور فريد من نوعه داخل منظومة الأمم المتحدة، في مساعدة الدول الأعضاء على وضع مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالعنف البدني والجنسي. ويمثل وضع المؤشرات، مصحوبا ببناء القدرات والتطوير المؤسسي للمكاتب الإحصائية المؤسسية، جانبا من جدول أعمال أوسع تسعى فيه اللجان الإقليمية إلى تعزيز تطوير سياسات وإجراءات التصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة.

٥٥ - وأكد مشروع بحث رائد، أجراه ١٢ بلدا أفريقيا باستخدام المؤشر الأفريقي للمسائل الجنسانية والإنمائية، الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن الحكومات تواجه صعوبات في جميع البيانات عن العنف ضد المرأة. وبدأ المركز الأفريقي للإحصاء مبادرة هامة للتعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية لوضع مؤشرات جنسانية في إطار تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا فرقة عاملة في إطار مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لوضع قائمة موحدة للمؤشرات ومنهجية موحدة لقياس العنف ضد

المرأة في الاستقصاءات السكانية الوطنية. وأنشئ موقع شبكي شامل بالتعاون مع مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة يتضمن إحصائيات جنسانية وإحصائيات عن العنف ضد المرأة.

٥٦ - وشملت الجهود المبذولة في هذا المجال في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وضع إطار منهجي يرمي إلى بناء المؤشرات، وجمع البيانات والمعلومات عن التشريعات والبرامج والسياسات العامة، وتحليل الممارسات الجيدة. وقام بتنظيم جميع هذه المعلومات مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي يتضمن فرعاً معنياً بالاستقلالية المادية. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعات لفريق خبراء إقليمي معني بمتابعة توصيات الدراسة المتعمقة التي أجراها الأمين العام عن العنف ضد المرأة، تبعثها دراسات نوعية دون إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن التقاليد والممارسات الثقافية الضارة والعنف ضد المرأة. وجمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قاعدة بيانات جنسانية إقليمية استناداً إلى مصادر وطنية ودولية. وفي حين يشدد المركز المعني بالمرأة على موضوع العنف ضد المرأة في سياق الحروب والصراعات، أدت الأعمال الأولية إلى إنشاء "مجموعات معرفية" تعنى بالقضاء على العنف ضد المرأة من خلال تشغيل منتديات إلكترونية تسمح للآليات الوطنية بتبادل أحسن ممارساتها والتعلم من خبرة بعضها البعض.

٥٧ - وبدأت اللجان الإقليمية تختبر وحدة قصيرة عن العنف ضد المرأة في بلدان مختارة في المنطقة، استناداً إلى مجموعة من المؤشرات التي أقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين في عام ٢٠٠٩. وستقدم نتائج التجربة مواد يمكن استخدامها في المزيد من بناء القدرات وتكثيف الأنشطة الإحصائية دعماً للحملة الرامية إلى وضع حد للعنف ضد المرأة.

### ٣ - الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٥٨ - كان إحياء الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في عام ٢٠٠٩، مناسبة للاحتفال بالتصديق شبه الشامل عليها، وكذلك بالتقدم المحرز مؤخراً في تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونظمت اللجان الإقليمية بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أحداثاً إقليمية للاحتفال بالذكرى السنوية تناولت حالة تنفيذ الاتفاقية في مناطقها. ويتضح من التقدم المحرز في التصديق على الاتفاقية في مختلف المناطق أن قدرة الاتفاقية على تشكيل القوانين والسياسات والبرامج التي تؤكد المساواة بين الجنسين وتتصدى للتمييز ضد المرأة، تعززها البيئة التي تجمع بين الإرادة السياسية والوعي العميق بجوانب الاتفاقية وحقوق الإنسان.

## ثانياً - التطورات في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقليمي

### ألف - مسائل أخرى متعلقة بالسياسات تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

٥٩ - ناقشت اللجان الإقليمية بنشاط معظم المسائل التي جرى تسليط الضوء عليها في الفصل الأول من هذا التقرير خلال الدورات الوزارية الرفيعة المستوى المعقودة منذ دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٩. وخلال الفترة قيد النظر، عقدت أربع من اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دوراتها الوزارية السنوية أو التي تُعقد كل سنتين.

٦٠ - وعُقدت الدورة الثالثة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي استضافتها حكومة ملاوي، في ليلونغوي في ملاوي يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠. ونُظمت الدورة كجزء من الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد الأفريقي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو تعزيز التنمية المستدامة الرفيعة المستوى للحد من البطالة في أفريقيا. وقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية دعماً نشطاً للدورة واشتركا فيها. وتناولت المناقشات مجموعة كبيرة من المواضيع المتعلقة بالترابط بين النمو والعمالة والحد من الفقر في أفريقيا، بما في ذلك استراتيجيات تحقيق نمو يخلق مواطن عمل في أفريقيا، وأثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة على العمالة وأسواق العمل في أفريقيا.

٦١ - وأشار البيان الوزاري الذي اعتمد في ختام الدورة إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة تتيح للبلدان الأفريقية فرصة إعادة توجيه استراتيجياتها الإنمائية وتعزيز الروابط بين النمو والعمالة والحد من الفقر في صنع سياساتها. وشُدّد بقوة على ضرورة تكثيف الاستثمار في الزراعة، والهياكل الأساسية الريفية لكفالة الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر؛ وتحسين ظروف الاستثمار الأجنبي والمحلي؛ ومواجهة التحدي الذي تمثله بطالة الشباب والمرأة؛ وبناء القدرات.

٦٢ - واستضافت حكومة جمهورية كوريا الدورة السادسة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إنشيون بجمهورية كوريا من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠. وكان موضوع الدورة "مواجهة التحديات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: النهوض بنظام مالي مستقر وداعم؛ والنمو الأخضر أو النمو الاقتصادي المستدام بيئياً، بما في

ذلك من خلال التكنولوجيا والتمويل“. وركزت الدورة أساسا على اعتماد بلدان آسيا والمحيط الهادئ لاستراتيجيات النمو الأخضر في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا إعلان أنشيوون الدول إلى اعتماد وتعزيز استراتيجيات النمو الأخضر كرد على الأزمة الاقتصادية العالمية، وحث الحكومات على استخدام الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على إتباع ممارسات أكثر استدامة في أنشطة الأعمال التجارية الجارية وتشجيع تطوير تكنولوجيات ومنتجات وخدمات مستدامة.

٦٣ - واستجابة لقراري الجمعية العامة ٢١٣/٦٣ و ٢٢٧/٦٣، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا، مع كل من الحكومتين المستضيفتين، اجتماعين إقليميين رفيعي المستوى عن (أ) اجتماع عن استراتيجية موريشيوس للتنفيذ استضافته حكومة فانواتو في بورت فيلا يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠؛ و (ب) حوار بشأن السياسات المتعلقة ببرنامج عمل بروكسيل لأقل البلدان نموا، للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، استضافته حكومة بنغلاديش في دাকা من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. واستعرض الاجتماع الأول التقدم الذي حققته البلدان الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ في تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنفيذ. واستعرض الاجتماع الثاني برنامج عمل بروكسل فيما يتعلق بأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٤ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دورتها السادسة والعشرين من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ في بيروت. ونُظمت مناقشات الدورة في اجتماعي مائدة مستديرة عن الشباب وبناء القدرات. ونوقشت أيضا بالتفصيل مسألة إنشاء مركز تكنولوجيا لمنطقة اللجنة. وتناول اجتماع المائدة المستديرة الأول عددا كبيرا من المسائل من حيث صلتها بالشباب، منها العولمة، والجوع والفقر، والتعليم، والعمالة، والأنشطة الترفيهية، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة فعالة في حياة المجتمع وفي صنع القرار، والعلاقات بين الأجيال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والصحة، وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، والطفلة والمرأة في الصراعات المسلحة.

٦٥ - وتناول اجتماع المائدة المستديرة عن بناء القدرات البشرية والمؤسسية تبادلا للدروس المكتسبة والممارسات الجيدة في مجال تحديث القطاع الخاص في الدول الأعضاء؛ وتدارس أنسب طريقة لكفالة تطوير القطاع العام لكي يلبي طلبات السكان المتنامية والمتغيرة؛ ومناقشة سياسات تحديث القطاع العام. ونتيجة لذلك اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة قرارا ينادي بتحسين مؤسسات وموارد القطاع العام لبلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية.

٦٦ - وعُقدت الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برازيليا من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونظرت في وثيقة أعدتها اللجنة معنونة "حان الوقت للمساواة: سد الثغرات وفتح الطريق"، تضمنت مجموعة كبيرة من المقترحات لحفز النمو، وتشجيع الإنتاجية، والإسهام في تحقيق المزيد من التكامل الإقليمي، وإنشاء مؤسسات أقدر على تناول مسألتَي العمل والعمل، وتوفير السلع العامة والحماية الاجتماعية مع تركيز واضح على إعادة التوزيع.

٦٧ - ورحبت الدول الأعضاء بالمقترحات الواردة في الوثيقة. وطلبت أيضا من أمانة اللجنة أن تضع، بالتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة الأخرى، مجموعة كبيرة من المؤشرات تعكس جوانب الواقع الذي تعيشه البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة، بحيث لن يكون هذا التصنيف في المستقبل عائقا أمام الاستفادة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

## باء - الاتساق على الصعيد الإقليمي

### ١ - آلية التنسيق الإقليمية

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ (المرفق الثالث) الذي كلف اللجان الإقليمية بعقد اجتماعات منتظمة بين الوكالات في كل منطقة بغية تحسين التنسيق بين برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تلك المنطقة، عقدت اللجان الإقليمية عدة اجتماعات لآليات التنسيق الإقليمية<sup>(٧)</sup>. ووفق الممارسة المتبعة، رأست نائبة الأمين العام الاجتماعات الرئيسية لكل منطقة من المناطق.

٦٩ - وعُقدت يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا الدورة العاشرة لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجها الخاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وحضر الاجتماع ممثلون رفيعو المستوى من لجنة الاتحاد الأفريقي، ووكالة تخطيط وتنسيق الشراكة، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمصرف الأفريقي للتنمية، ووكالات ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا<sup>(٨)</sup>. ولاحظ الاجتماع البعض من الجوانب الرئيسية للتقدم المحرز، وكذلك التحديات

(٧) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن آلية التنسيق الإقليمية، انظر E/2009/15.

(٨) أنشئت لجنة تنسيق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بقرار من جمعية الاتحاد الأفريقي في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ بوصفها جهازا تقنيا تابعا للاتحاد الأفريقي يحل محل أمانة الشراكة.

والقيود التي تواجهها آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا ونظام المجموعات التابع لها، وقدمت عدة توصيات لزيادة تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الخصاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال آلية التنسيق الإقليمية ونظام المجموعات التابع لها. وشدد الاجتماع على وجوب قيام الشركاء بمواءمة دعمهم للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة، مع مراعاة الخطط الإستراتيجية لكل من لجنة الاتحاد الأفريقي ووكالة تخطيط وتنسيق الشراكة، سعياً إلى المزيد من الاتساق والتنسيق.

٧٠ - وتواصل آلية التنسيق الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إحراز تقدم في القيام بدور الآلية المعنية بالمسائل الانتقالية التي تتطلب استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة، والتواصل، عند الحاجة، مع البرنامج العالمي للجنة البرنامج الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين. ويرمي العمل الذي تقوم به حالياً آلية التنسيق الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى زيادة تعزيز المهمة التي يقوم بها الفريق العامل المواضيعي بوصفه الجهة التنفيذية داخل لجنة التنسيق الإقليمية في المنطقة. ولذلك وافقت اللجنة على ما يلي: حاجة الأفرقة العاملة المواضيعية، لكي تكون فعالة، إلى وجود أهداف واضحة، وإلى الالتزام بموارد بشرية ومالية، وإلى تخصيص وقت لعملها؛ وإعادة النظر بانتظام في أفرقة العمل المواضيعية الست لكفالة استمرار الحاجة إليها. وإقامة آلية لتناوب رؤساء الأفرقة ورؤسائها المشاركين؛ وعقد فرق عمل لمدد محدودة للنظر في المسائل الطارئة التي تحتاج إلى استجابة إقليمية من الأمم المتحدة؛ واشتراك أعضاء لجنة التنسيق الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ في تحليل وصياغة التقارير الإقليمية مثل التقرير الإقليمي عن الأهداف الإنمائية للألفية، والاعتراف كما ينبغي بمساهماتهم؛ وقيام أفرقة العمل المواضيعية بأعمال مشتركة تتعلق بالتقييم والتحليل والدعوة، فضلاً عن تحديد مواقف مشتركة تتخذها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي.

٧١ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في دار الأمم المتحدة في بيروت<sup>(٩)</sup> أول اجتماع مشترك لآلية التنسيق المشتركة للدول العربية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وناقش الاجتماع الأولويات الإقليمية، والدروس المكتسبة والتحديات التي تواجهها أنشطة التنسيق المشتركة، وأجمل الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتعزيز عمل ودور كل من آلية التنسيق المشتركة للدول العربية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية/منطقة

(٩) الاجتماع الثالث عشر للجنة التنسيق الإقليمية للدول العربية، والاجتماع الثاني عشر لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للدول العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاجتماع الثاني لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الموسعة للدول العربية/منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحضر الاجتماع ممثلون رفيعو المستوى عن المنظمات الإقليمية، وجامعة الدول العربية، والحكومة المضيفة.

٧٢ - واحتتم الاجتماع ببيان أجمل المجالات الثلاث للأولويات المواضيعية للمنطقة، وهي: (أ) الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) الأمن الغذائي وتغير المناخ؛ (ج) الشباب. وشدد الاجتماع أيضا على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وحث على النظر في إنشاء برنامج منظم لبناء القدرات في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وعُينت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مقرا للفريق العامل المواضيعي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية. ونادى الاجتماع أيضا باتخاذ مبادرات تحضيرية منسقة، تقودها اللجنة، لإعداد مؤتمر القمة العربية القادم بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المقرر عقده في عام ٢٠١١.

٧٣ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعين للجنة التنسيق الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض: الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والثاني في آذار/مارس ٢٠١٠. وقدم الاجتماعان زحما جديدا لعمل آلية التنسيق الإقليمية في منطقة اللجنة. واتفق على عقد اجتماعين دوريين للآلية سنويا: دورة رسمية في الخريف، ودورة غير رسمية في الربيع. وينبغي تعاقب الدوريتين بشكل ينشئ علاقة تكامل واضحة ويحقق أقصى قدر ممكن من التآزر بين الآلية وبين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وينبغي في هذا الصدد عقد اجتماعات الهيئتين التنسيقيتين بشكل متعاقب، مرة في السنة على الأقل، كما ينبغي إعداد جدول أعمالها بالتشاور بين منظمي اجتماعات الهيئتين. وينبغي أيضا أن تتعاقب اجتماعات آلية التنسيق الإقليمية بشكل مناسب مع اجتماعات اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، لكفالة التواصل بين المستويين الإقليمي والعالمي لأنشطة التنسيق الإنمائية التي يُضطلع بها على صعيد المنظومة.

٧٤ - واتفق المشاركون أيضا على أنه بإمكان آلية التنسيق الإقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تنشئ أفرقة عاملة مواضيعية ينبغي أن تكون فنية التوجه وواضحة الأهداف لكي تحقق أثرا ونتائج فعالة. واتفق في هذا الصدد على إنشاء فريق عامل مواضيعي معني بالتخفيف من تغير المناخ وبالتكيف معه، يشترك في رئاسته كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. واتفق أيضا على أن يكون الهدف من عمل الفريق هو وضع خطة عمل إقليمية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى التقرير الأول الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا وإلى المشاورات التي جرت بين الوكالات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، قررت آلية التنسيق الإقليمية لمنطقة اللجنة

الاقتصادية لأوروبا أن تعد تقريرا إقليميا تشترك في إعداده جميع الوكالات المشتركة في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة اللجنة.

٧٥ - وعُقد اجتماع آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ في مقر اللجنة دون الإقليمي في مدينة المكسيك. وحضر الاجتماع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية وكبار مسؤولي الحكومة المضيفة. وتناول الاجتماع الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدها الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وتحديات تغير المناخ في المنطقة. وتناول أيضا الإسهام الاستراتيجي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون الإقليمي، وإعادة إعمار هايتي بعد الزلزال الذي أصابها في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٧٦ - وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، صدر التقرير الإقليمي المشترك بين الوكالات، المعنون: الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم المحرز في التنمية المستدامة بيئيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار آلية التنسيق الإقليمية. وأتفق في هذا الإطار على إعداد تقريرين خلال النصف الأول من السنة، يتعلق الأول بالأهداف الإنمائية للألفية والعمالة، ويتضمن الثاني تقييما شاملا عن التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف. واستنادا إلى عرض قدمه ممثل سام عن البلد المضيف عن الإعداد للمؤتمر القادم بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نظر المشتركون في الاجتماع في أحسن السبل التي يمكن لهما كل الأمم المتحدة أن تساهم من خلالها، مع البلد المضيف، في الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

## ٢ - آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٧٧ - تناول تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما، لعام ٢٠٠٩، العلاقة المتطورة بين آلية التنسيق الإقليمية وأفرقة المدراء الإقليميين، المشار إليها حاليا باسم الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية<sup>(١٠)</sup>. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت المجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أولوياتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. واعترفت المجموعة في تلك الأولويات بالدور الحاسم الذي يقوم به المستوى الإقليمي في تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على نشر الدراية والمعرفة، بما في ذلك عن طريق نقل المعرفة العالمية إلى السياقات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. وأعرب عن تشجيع القيام بعمل استباقي في توضيح أدوار ومسؤوليات الأفرقة

(١٠) كانت أفرقة المدراء الإقليميين تعرف في السابق باسم أفرقة الإدارة الإقليمية، وتغير اسمها من جديد مؤخرا ليصبح الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وآليات التنسيق الإقليمية، تمشيا مع إطار الإدارة والمحاسبة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وغيره من الاتفاقات التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين لكي يكفل تلقي الأفرقة القطرية للأمم المتحدة معلومات ومشورة مفيدة<sup>(١١)</sup>.

٧٨ - واستنادا إلى ما تقدم وردا على دعوة من الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قدمت اللجان الإقليمية ورقة إلى الفريق الاستشاري تتضمن مزيدا من التفاصيل عن مهام آلية التنسيق الإقليمية، مقارنة بمهام الدعم التنفيذية الموكولة إلى الأفرقة القطرية التابعة للمجموعة الإنمائية على المستوى القطري، واقترحت أشكالا من التفاعل بين الآلية وبين الأفرقة الإقليمية للمجموعة الإنمائية في دعم الأنشطة الإنمائية القطرية. وحددت اللجان الإقليمية، بشكل أحص، المهام التالية لآلية التنسيق الإقليمية:

(أ) إنشاء منتدى رفيع المستوى لتبادل الآراء بشأن السياسات والتطورات والتحديات المتعلقة بالتطورات الإستراتيجية الرئيسية التي تواجهها المناطق والمناطق الفرعية، والتفاعل بين المناطق على الصعيد العالمي (التنفيذ من خلال الحوار التفاعلي وإشراك نائبة الأمين العام، والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية، وغيرهم من كبار المسؤولين بوكالات الأمم المتحدة، وكبار المسؤولين من خارج الأمم المتحدة من المنظمات الإقليمية والشركاء، ومن خلال إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التقرير الذي يقدمه الأمين العام عن التعاون الإقليمي والحوار السنوي بين الأمناء التنفيذيين والمجلس؛

(ب) تعزيز التناسق بين السياسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة، وفق الأولويات والمبادرات الإقليمية المحددة (المجموعات المواضيعية وأفرقة العمل التي حُددت)؛

(ج) وضع استجابات إقليمية متنسقة على صعيد السياسات بشأن أولويات عالمية مختارة، ووضع منظورات إقليمية للمستوى العالمي عن تلك المسائل (وهي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ والتصدي لتحديات تغير المناخ؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ومعالجة الأزمة المالية والاقتصادية)؛

(د) إنشاء منتدى لتبادل أحسن الممارسات والدروس المكتسبة، ولوضع الأطر المعيارية والتحليلية المشتركة بين الوكالات في تحديدها للأولويات ومجالات التركيز في تناول المسائل المذكورة أعلاه (مثلا، التقييمات الإقليمية المشتركة بين الوكالات بشأن خطط

(١١) للمزيد من المعلومات عن إطار الإدارة والمساءلة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والاتفاقات ذات الصلة التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين، انظر E/2009/15.

العمل الإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وتعزيز جدول أعمال النمو الأخضر؛ وإمكانية وضع منظور إقليمي لمبادرات مجلس الرؤساء التنفيذيين في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية؛

(هـ) تعزيز البرمجة المشتركة للمسائل التي تشترك عدة وكالات في تحليلها ووضع معاييرها (مثلا، خارطة الطريق الإقليمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ)، وعملية المسح التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للبرامج الإقليمية التي تنجزها الوكالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعمليات المسح المماثلة التي تعتمزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا القيام بها، والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواردة في التقارير السنوية المشتركة بين الوكالات المعنية بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

(و) تعزيز التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة (مثلا، التعاون بين آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والتعاون بين آلية التنسيق الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والتعاون بين آلية التنسيق الإقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع جامعة الدول العربية؛ والتعاون بين آلية التنسيق الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع منظمة الدول الأمريكية؛

(ز) تعزيز اتساق السياسات والبرمجة المشتركة في دعم جهود ومبادرات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي (مثلا، دعم آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ودعم آلية التنسيق الإقليمية في أفريقيا ومناطقها الفرعية للجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ ودعم آلية التنسيق الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ لجدول أعمال رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ ودعم آلية التنسيق الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمؤتمر قمة الوحدة في المنطقة<sup>(١٢)</sup>.

٧٩ - واقترحت اللجان الإقليمية أيضا أن تتعاون آليات التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم وتعزيز عمل بعضهما البعض: (أ) دعم آليات التنسيق الإقليمية للأفرقة الإقليمية للمجموعة: من جهة، يمكن للأفرقة الإقليمية للمجموعة الإنمائية أن تستفيد مما تثيره آليات التنسيق الإقليمية في اجتماعاتها من مسائل إقليمية. ويمكن بشكل خاص إحالة نتائج أعمال الآلية في مجال اتساق السياسات (استنتاجات المناقشات الفنية، وخطط العمل الإقليمية، وتوجيهات وتوصيات السياسة العامة وما إلى ذلك) إلى

(١٢) انظر مثلا، رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.F.3.

الأفرقة الإقليمية للمجموعة لإدراجها في مناقشاتها بشأن السياسات القطرية. وبإمكانها أيضا التعاون مع الأفرقة الإقليمية لتيسير إدراج مختلف عناصر البرامج الإقليمية ودون الإقليمية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما يدعم جداول أعمال التنمية القطرية؛ (ب) دعم الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لآليات التنسيق الإقليمية: من جهة أخرى، بإمكان الأفرقة الإقليمية أن تقدم خبراتها في مجال السياسات الوطنية (مثل أحسن الممارسات أو التحديات القائمة) إلى آلية التنسيق الإقليمية، مما يمكنها من استخلاص الدروس من تلك الخبرة على الصعيد الإقليمي. ويسمح ذلك بتبادل تلك الدروس على نطاق أوسع، واستخدامها في أعمال تحليلية ومعيارية جديدة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة تقارب السياسات على الصعيد الإقليمي. ومن المقرر أن تناقش الجمعية العامة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مقترحات اللجان الإقليمية هذه قريبا وتعمق.

### جيم - تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين اللجان الإقليمية

٨٠ - منذ آخر فترة إبلاغ، عقدت الأمانات التنفيذية ثلاثة اجتماعات دورية لتوثيق التنسيق والتعاون بين اللجان: في تموز/يوليه ٢٠٠٩، على هامش دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في نيويورك، على هامش حوارها مع اللجنة الثانية للجمعية العامة؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في حوار استضافه الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت. وتضمنت جداول الأعمال العديد من مسائل السياسات الرئيسية التي تناولها التقرير، لا سيما الإجراءات والجهود المنسقة التي تبذلها اللجان الإقليمية في دعم اتساق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عما تقدمه اللجان الإقليمية من مساهمات فنية ومنظور إقليمي في مواجهة التحديات التي تعترض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتصدي لآثار تغير المناخ، ومواصلة رصد أثر الأزمة المالية والاقتصادية، وغيرها من الأزمات التي سبقتها، مثل أزميتي الغذاء والطاقة، من المنظور الإقليمي. وقد نوقشت هذه المسائل بشكل أو بآخر في إطار تحاور الأمانات التنفيذية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية للجمعية العامة في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على التوالي.

٨١ - وإضافة إلى ذلك، نُظِم في كوبنهاغن حدث جانبي على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، أصدرت خلاله الأمانات التنفيذية المنشور المشترك للجان الإقليمية الذي يتناول آثار تغير المناخ ويبرز الإجراءات التي تتخذها مختلف المناطق<sup>(١٣)</sup> على صعيد السياسات

(١٣) انظر [www.un.org/regionalcommissions/climatechange.html](http://www.un.org/regionalcommissions/climatechange.html).

للتخفيف من تلك الآثار وللتكيف معها. ويأتي هذا المنشور في أعقاب منشور مشترك آخر أصدرته اللجان الإقليمية لتقييم آثار الأزمة المالية والاقتصادية، يبرز أيضا استجابات مختلف المناطق على صعيد السياسات. وصدر المنشور الأخير في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، وقد عُمم على نطاق واسع خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٩<sup>(١٤)</sup>. ونشرت اللجان الإقليمية منشورا هاما آخر في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩ يبرز التعاون الأقليمي بين اللجان في مجال كفاءة الطاقة وتسخيرها لخدمة دولها الأعضاء.

---

(١٤) انظر [www.un.org/regionalcommissions/crisis.html](http://www.un.org/regionalcommissions/crisis.html).